

بن دغر: مؤتمر الحوار أهم محطات الخروج من الأزمة

المؤتمر يرحب بقرار مجلس الأمن 2051

رحب المؤتمر الشعبي العام بمضامين قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٥١) بخصوص اليمن والذي جاء نتيجة للجهود التي يبذلها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد/ جمال بن عمر.

وطالب المؤتمر الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومجموعة الدول الراعية للمبادرة الخليجية أن تتابع عملية التسوية السياسية ومن يعمل على عرقلة تنفيذ المبادرة وآلياتها التنفيذية المزمرة سواء كانت أطراف في الحكومة أو خارجها وأن تتخذ موقفاً واضحاً وحازماً إزاءها.

وجدد المؤتمر الشعبي العام حرصه على تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمرة دونما انتقالية.

التاريخ النضالي الناصع للرئيس الصالح ركييزة للاستقطاب



أوضح الدكتور/ احمد عبيد بن دغر الأمين ال للمؤتمر الشعبي العام- وزير الاتصالات وتقني بأنه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني.

وقال بن دغر في حوار صحفي نشرته «الزميلة» أن لجنة الاتصال والتواصل برئاسة الدكتور عبد الكريم البربراني النائب الثاني لرئيس المؤتمر تقوم بدورها الآن وقد حققت نتائج وخطوات إيجابية، وإذا استكمل لقاءاتها مع بقية الأطراف بنفس الإيجابية مع الشباب والحوثيين والحراك والمعارضة بالخارج.. فأعتقد أننا سنكون مع نهاية شهر يونيو على موعد مع تشكيل اللجنة العليا للحوار الوطني، والمنوط بها التحضير والتجهيز لمؤتمر الحوار..

«الميثاق» - متابعات

اللجنة العليا للحوار ستشكل قريباً

مؤكد أن الحوار مفتوح على كل القوى السياسية المختلفة، ولا توجد سقف على المشاركون وان الاطلاق داخلياً وخارجياً تتجه الى مؤتمر الحوار الوطني لكونه سيحدد صورة اليمن في المرحلة المقبلة..

وقال بن دغر: البعض- للأسف الشديد- يطرح شروطاً ولكن لا يريد سقوطاً، نحن نقول انه لا سقوط ولا شروط مسبقة بل ينبغي على الجميع ان يأتوا الى مؤتمر الحوار بعبقور مفتوحة وصدور رجة، لكي يستطيع الجميع ان يقفوا على اوضاع البلد ونخرج بحلول تنفذ اليمن ما هي فيه الآن من أزمة.

مؤكد أنه ليس لدى الميادين خيار آخر غير الحوار وسيكون لدى الجميع الحق بطرح ما لديهم من مشاريع تتعلق بالبلاد..

وعن لقائه بالممثل الشخصي للرئيس الجزائري قال الدكتور أحمد عبيد بن دغر: لقد سعدنا باللقاء الذي جمعنا بالخامد عبد العزيز بلخادم - والممثل الشخصي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة - والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، وقد كانت فرصة لتقديم التهاني للشعب والحكومة والقيادة الجزائرية بالعيد الخمسين للاستقلال ولقد جاء اللقاء في إطار العلاقات المتينة التي تربط بين بلدينا الشقيقين من جهة، وبين المؤتمر الشعبي العام وحزب جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، فللحزبين العريقين بروتوكولات ثنائية تؤكد قدر الشراكة القائمة بينهما. وتم خلال اللقاء بحث سبل تطوير العلاقات...

وقال: نحن حريصون على توطيد علاقاتنا مع حزب جبهة التحرير الوطني بالجزائر.. هذا الحزب الكبير والذي حقق نتائج مميزة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الشهر الفائت - مايو - وقد منّا التهاني للجزائريين بنجاح عرسهم الديمقراطي مع امتيانتنا للجزائر بالمزيد من التوفيق والازدهار.. واهتمامنا بالتجربة الجزائرية هو من واقع اهتمامنا بالتعريب المماثلة في العسكرية قطعت شوطاً مهماً وكبيراً فيما يتعلق بالحد من مظاهر المسلحين وازالة المتاريس، وقامت بفتح الكثير من الشوارع التي كانت مغلقة.. وتستحق الشكر على ما قامت به من جهود لحد الان، ولكننا نطالبهم بالمزيد من الجهود من أجل ازالة بقايا المتاريس والمظاهر المسلحة خاصة في العاصمة، فهاتان الظاهرتان لا بد من ازالتهما، ولا بد من فتح الطرقات، فلا يمكن ان يستمر اغلاق الطرقات بين شمال الوطن وشرقه وبين شماله وجنوبه، فهذه متعلقة بصالح ووطنية ولا يجوز لأحد ان يعتدي على حرمة الطرقات التي يسلكها الناس.. ونحن نشجع اللجنة العسكرية على ان تقوم بواجبها على النحو الذي اثنشت من اجله حتى يتم تأمين مصالح البلاد

«الميثاق» تنشر نص القرار

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراره ٢٠١٤ (٢٠١١) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ب ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن، ويعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدته اليمن وسيادته واستقلاله السياسية وسلامته الإقليمية، ويرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ب ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ الذي شجّع فيه جميع الأطراف على القيام بدور كامل وبناءً على تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١).

ويلاحظ البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عقب انعقاد الاجتماع في الرياض في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية استضافة اجتماع الجهات المانحة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٢.

يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في اليمن واستمرار وقوع هجمات إرهابية هناك، وخاصة على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وإذ يعيد تأكيد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفضح الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية في أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها.

يريد جميع الجهات، الإرهابي منها وغير الإرهابي، التي تستهدف المدنيين، والبنية التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والسلطات الشرعية، بما فيها الهجمات التي يُهدف بها لتقويض العملية السياسية في اليمن، ومنها الهجمة التي وقعت في صنعاء في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢.

ويلاحظ التحديرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. يرحّب بتركيز حكومة الوحدة الوطنية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل دوراً وطنياً كبيراً خلال المرحلة الماضية، والنقد الدولي للتسهيل الائتماني السريع. يؤكد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمسك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما هو منصوص عليه في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفي القرار ٢٠١٤ (٢٠١١).

يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف في اليمن، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها.

يعرب عن قلقه إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور في التعاون بين بعض الجهات السياسية الفاعلة وتصرفات قد تؤثر سلباً على عملية الانتقال السياسي أو تؤخرها.

يكرر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وحمائية ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زعم وقوعه من أعمال انتهاك واهتمام لحقوق الإنسان، وذلك ضماناً للمواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى التني نحو تام.

يلاحظ مع القلق استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وبعض عناصر الجيش، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى التني عن استخدام الأطفال وتجنيدهم.

٩ - يذكّر الحكومة اليمنية وغيرها من الجهات الفاعلة بضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة.

١٠ - يحثّ الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالمعالجة الانتقالية لدعم الصلح دون مزيد من التأخير.

١١ - يهيب بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي المنطبقة على الحالة، بما فيها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

١٢ - يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، إلى القيام، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء اليمن، بتقديم دعم ونشاط ومزيد لمساعدة الحكومة اليمنية على التغلب على ما ستواجهه في المرحلة المقبلة من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية.

١٣ - يشجّع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى تمويل خطة الاستجابة للطوارئ الإنسانية لعام ٢٠١٢ تمويلًا كاملاً، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن أن تعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في آسان ودون عوائق لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المحتاجين.

١٤ - يؤكد أهمية أن تتم حكومة الوحدة الوطنية إعداد خططها الإنمائية للسنتين وتتفق عليها لكي يتسنى تحديد مجالات الأولوية السياسية واقتصادية، إلى جانب تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، ويطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تدعم الخطة الإنمائية من خلال طرائق التمويل القائمة وأن تساهم في مؤتمر المانحين المقبل.

١٥ - يعرب عن قلقه إزاء تزايد عدد الهجمات التي تقع على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو برعايته، وعن تصميجه على التصدي لهذا التمديد، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المنطبقة على الحالة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بن عمر، ويؤكد أهمية القيام بهذ المساعي الحميدة في تنسيق وإثاق مع الشركاء الدوليين لكي تشكل إسهاماً في نجاح عملية الانتقال في اليمن، ويرحب في هذا الصدد، بالور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود صغير في اليمن يتألف من فريق خبراء يدعم تنفيذ عملية الانتقال ويسدي المشورة إلى الأطراف جنبا إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخص في إطار دعم عملية الحوار الوطني.

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال، كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي. ١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير كل ٦٠ يوماً عما يستجد في اليمن من تطورات.

١٩ - يقرّ أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

١٢ يونيو ٢٠١٢م

الحوار مفتوح لكل القوى السياسية المختلفة

القاعدة لا تؤمن بالحوار بل بالقتل

90% من القرار «2051» ضد الاصلاح والمتمردين

المشرك يتحدى قرارات مجلس الأمن

علي الشعباني

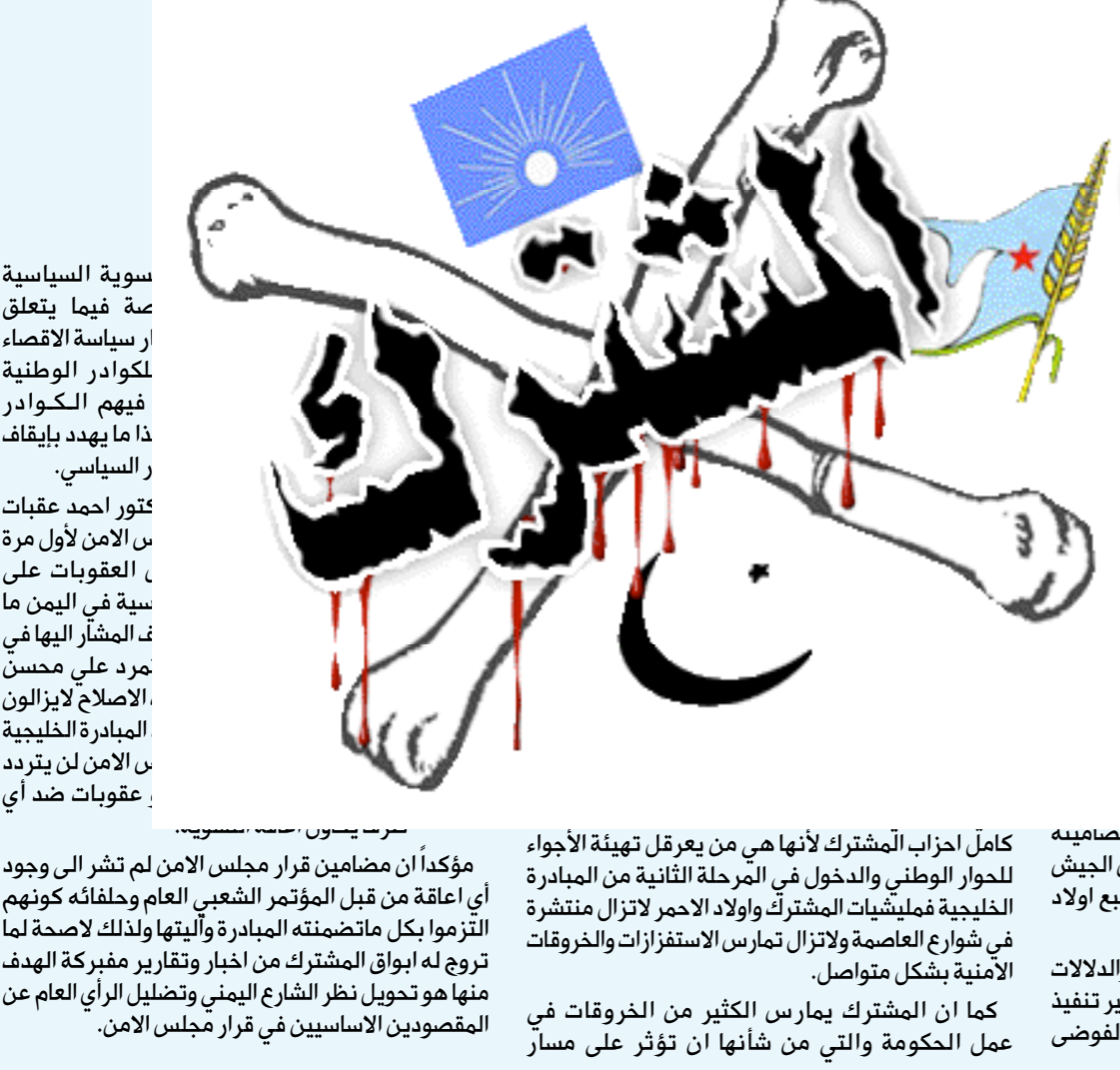
> حمل دبلوماسيون وأكاديميون أحزاب اللقاء المشترك والمتمردين علي محسن وأولاد الأحمر مسؤولية أعمال التصعيد وما قد يترتب عليها من تداعيات خطيرة قد تهدد بإفشال المبادرة الخليجية وأليتها وانهيار التسوية السياسية.

مؤكدين أن قيام المشترك وشركائه بتسيير المسيرات المسلحة والاستفزازية والإصرار على بقاء الاعتصامات ورفع سقف التوتر في عدد من المحافظات جاء رداً على قرار مجلس الامن الأخير رقم (٢٠٥١) حول اليمن والذي أعرب فيه مجلس الامن عن قلقه من التدهور السياسي الحاصل بين الأطراف السياسية والتصرفات السلبية التي تهدد عملية الانتقال السلمي للسلطة وتقف وراءها أحزاب في المشترك وشركاؤه غير الموقعين على المبادرة الخليجية.. وبهذا الخصوص اعتبر الدكتور شمسان- كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء- ان اداة مجلس الامن لكل الاعمال التخريبية غير المبررة وعدم الالتزام بقرار مجلس الامن السابق والمبادرة الخليجية يعد رسالة واضحة لأحزاب المشترك بأن مجلس الامن لن يسمح لها بتحقيق أي مكاسب سياسية جديدة على حساب الامن والاستقرار في اليمن.

وقال شمسان ان توليع مجلس الامن بفرض عقوبات على الجماعات المسلحة وكذا تودع المبعوث الامي جمال بن

عمر بمحاسبة الاطراف التي تعرقل مسار التسوية السياسية يعكس حرص المجتمع الدولي على اليمن واناجح المرحلة الانتقالية.. واضاف: استمرار المظاهر المسلحة في العاصمة وخاصة في الحصة وصوفان ومذبح والجامعة وغيرها ورفض المشترك رفع الساعات واستمرار التمرد العسكري يعتبر تحدياً وانتهاكاً سافراً من قبل تلك الاحزاب للمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الامن.

مؤكد ان قرار مجلس الامن الاسبوع الماضي كان موجهاً بشكل واضح لاحزاب المشترك والمتمرد على محسن وأولاد الأحمر كونهم جميعاً المسئولين عن أعمال التصعيد التي تهدد بإفشال المبادرة الخليجية، فمليشيات عصاة أولاد الأحمر هي الجماعة المسلحة الوحيدة الباقية في العاصمة التي وفضل الانسحاب من الحصة وصوفان ولا تزال اللجنة العسكرية عاجزة عن اخراجها من العاصمة وهم بذلك المقصودون في قرار مجلس الامن، اما الجماعات الارهابية والعناصر التي تقوم بقطع الطرقات وتعدي على ابراج الكهرباء وانايب النفط والغاز فمن المعروف انها تابعة لحزب الاصلاح وقد أكد على ذلك تقرير حكومي ضم أسماء تلك العناصر نشر الاسبوع الماضي وهي أيضاً المقصودة من قرار مجلس الامن. أما فيما يتعلق بالفقرة الثامنة من قرار مجلس الامن والتي عبر فيها المجلس عن قلقه البالغ من استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة ومن بعض وحدات الجيش فقد أكد الدكتور محمد شمسان ان مجلس الامن يقصد بذلك المتمرد علي محسن الذي تم ادراج اسمه ضمن قائمة



سوية السياسية عمة فيما يتعلق ار سياسة الاقضاء لمكوارد الوطنية فيهم الكوارد ذا ما يهدد بايقاف ر السياسي.

تنور احمد عقبات س الامن لأول مرة ، العقوبات على سية في اليمن ما ن المشار إليها في مرد علي محسن الاصلاح لايزالون المبادرة الخليجية س الامن لا يتردد عقوبات ضد أي

مؤكد ان مضامين قرار مجلس الامن لم تشر الى وجود أي عاقبة من قبل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه كونهم التزموا بكل ماتضمنته المبادرة وأليتها ولذلك لصاحبة لها ترجوع له ابواق المشترك من اخبار وتقارير مفبركة الهداف منها هو تحويل نظر الشارع اليمني وتضليل الرأي العام عن المقصودين الاساسيين في قرار مجلس الامن.

كامل احزاب المشترك لأنها هي من يعرقل تهئية الأجواء للحوار الوطني والدخول في المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية فمليشيات المشترك واولاد الاحمر لا تزال منشرة في شوارع العاصمة ولا تزال تمارس الاستفزازات والخروقات الأمنية بشكل متواصل. كما ان المشترك يمارس الكثير من الخروقات في عمل الحكومة والتي من شأنها ان تؤثر على مسار